حوليات آداب عين شمس المجلد 52 (عدد يناير – مارس 2024)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)

تطور دور المرأة في قطر
" بين التهميش والانخراط في المجتمع حتى أوائل القرن الواحد والعشرين"

محمد معيض عبد الله العازمي*

وزارة التربية
q8y.m911@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/01/01
تاريخ قبول البحث: 2023/02/11
تاريخ النشر: 2024/03/30

المستخلص:

يعد موضوع " تطور دور المرأة في قطر حتى أول القرن الواحد والعشرين" من الموضوعات الهامة، حيث تكمن أهميته أنه يلقي الضوء على عنصر هام من عناصر المجتمع القطري ألا وهو المرأة القطرية، وكيف تطور دورها عبر الوقت بداية من وضعها الاجتماعي التقليدي والتعليمي البسيط في عصر ما قبل النفط، مرورًا بنيل حقها الكامل في التعليم والعمل، حتى وصولها لأعلى المناصب القيادية، متخطية كل العقبات التي واجهتها على طول الطريق نحو إثبات ذاتها وتحول دورها من دور تقليدي من أعمال البيت إلى دور مؤثر وفعال في المجتمع، لقد مرت المرأة القطرية في النصف الثاني من القرن العشرين بتغييرات عدة كانت سببًا في التطور الكبير الذي حدث لها، ويتضح حجم المعاناة والعزل والتهميش الذي طال المرأة في تلك الأثناء، فخرجت للتعلم والتعليم ووصلت لأعلى المناصب، وخرجت لسوق العمل، كما في شتى المجالات مما أثر في وضعها الإقتصادي ومشاركتها المجتمعية فتنوعت المجالات التي دخلتها المرأة القطرية؛ كالتربية والطيران والهندسة والطب والقانون والشئون الدولية والشريعة والإعلام والآداب والفنون والعلوم التطبيقية بمختلف أنواعها، وما زالت تتوسع في نطاق التخصصات التي تدرسها لتثري بها الدولة في مجالات واسعة تنافس وتواكب بها مجريات العصر من العولمة والتطور التكنولوجي

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب – جامعة عين شمس 2024.

الأحوال الاجتماعية للمرأة القطرية قبل القرن العشرين:

مرت المرأة القطرية في النصف الثاني من القرن العشرين بتغييرات عدة كانت سببًا في التطور الكبير الذي حدث لها، ويتضح حجم المعاناة والعزل والتهميش الذي طال المرأة في تلك الأثناء،فبداية من زواجها وحتى مراحل حياتها التي لم يكن لها في معظم الأحيان حرية اختيارها، فقدكانت المرأة في ذلك الزمان محكومة بقوانين خاصة تفرضها عليها الأعراف والتقاليد [1]، ونظر المجتمع إليها على أنها حاملة الشرف ولهذا مورست عليها أشكال كثيرة من العزل حيث كانت تُحجب قبل سن البلوغ منتظرة في بيت والدها إلى أن تتزوج [2].

بالإضافة إلى ما سبق فقد كان هناك عادات وتقاليد للزواج فعندما يبلغ الشاب سن الزواج يتم اختيار الزوجة المناسبة له بطريقتين:- الأولى عن طريق الأهل والثانية عن طريق الخاطبة، ويشترط أن تكون ذات عنق جميل وعيون واسعة وشعر طويل مسترسل وجسم رشيق علاوة على عقلها الراجح وتدبيرها الحسن للبيت كي تدير منزلها في المستقبل، كما كان من المسلم به أن تكون ذات حسب ونسب وأن يكونوا أهلها معروفين بالتقوى والورع وكرم الاخلاق، وهذه الطريقةغالبا ما تتجه أنظارها عند بنات العم أو الخال[3]، ولم يكن لها رأي وليس لها حق الممناعة في الزواج[4].

وكون الأسرة وحدة إنتاجية اجتماعية اقتصادية جعل القرارات شأنًا عائليًا وليس فرديًا بالنسبة للقرارات المتعلقة بالزواج ولهذا جاء الزواج داخليًا وكانت ظاهرة زواج ابن العم من بنت عمه ظاهرة مكملة للحفاظ على العلاقات الأسرية والقرابية وللاحتفاظ بممتلكات الأسرة داخلها، وكان ابن العم يستطيع أن يلزم إبنة عمه بالزواج به، كما كان يستطيع أن يمنعها من الزواج بغيره، وكانت لا تستطيع أن تتزوج من غيره إلا إذا تنازل عن حقه في الزواج منها[5].

في الحقيقةففي تلك المرحلة كان السمة العامة لحياة المرأة القطرية أن تبقى في البيت سواء كانت تعيش في الصحراء أو في المدن والقرى حيث البحر الذى طبع السكان بطباعه وهيمن على رزقهم وقوتهم اليومي، فكانت المرأة هي المنوط بها العنية بالبيت من كل النواحي الإدارية والتنظيمية فهي التي تربي الأبناء، وهي التي تطبخ الطعام بما يتيسر لهم من وقود تحضره هي بنفسها كالأخشاب، وهي التي تغسل الثياب والأواني، كما أنها هي التي تغسل ثيابها وثياب أسرتها بنفسها وتقوم بخياطتها[6].

وحتى يمكننا أن نثمن ماهية دور المرأة في تلك الفترة، فإن مجتمعات الخليج عامة وقطر خاصة في فترة الغوص وُصِفت بأنها مجتمعات نسوية نتيجه لغياب معظم الرجال القادرين عن المنزل، وهذا الغياب الطويل فرض على المرأة أن تتحمل مسؤولية إتخاذ القرارات الهامة في حياة أسرتها بالرغم من مساهمتها المحدودة إلا إن زوجة الغواص ساهمت مساهمة فعالة في حياة أسرتها ومجتمعها الصغير، فبسبب الحاجة وقلة مصادر الدخل كانت زوجة الغواص تقوم ببعض الأنشطة خارج نطاق المنزل مثل الخياطة للنساء والحي أو المتاجرة في سلع بسيطة أو تربية الأغنام لتغذية أطفالها أو بيع الحليب ومنتجاته لسكان الحي، وكذلك عملت في نقل المياه لسكان الحي، أو القيام بتنظيف السمك وبيعه في الأسواق إذا كانت من زوجات الصيادين لإعالة أطفالها[7] فضلاً عن قيامها بأعمال الحياكة [8]، بالإضافة إلى تعلمهن أصول مهنة العطارة وأسرارها من أمهاتهن حيث يقمن بتسويق عطورهن في سوق واقف[9].

المرأة القطرية والتعليم:

جاء التعليم في مراحله الأولى ليعطي المرأة دفعة للأمام وليكسر كل القيود الاجتماعية التي كانت تعوق تقدمها، وبدأ التعليم الحديث للمرأة القطرية في منتصف الخمسينات، وقبل هذه الفترة كان تعليمها يقتصر على الكتاتيب، ففي سنة 1954م كان يوجد بقطر أربع كتاتيب لتدريس البنات[10]، وكانت هذه الكتاتيب على حالة بسيطة، فوقع الاختيار على أحدهما، وهو كتاب السيدة أمنة محمود الجيدة ليكون نواة لأول مدرسة شبه نظامية لتعليم البنات في سنة 1955م وضمت ثلاثة فصول دراسية، وتوسعت المدرسة في السنة التالية وضمت سبعة فصول دراسية، وقام بالتدريس أربعة معلمات علاوة على السيدة أمنة محمود، وكانت المناهج الدراسية تشمل القرآن الكريم بشكل موسع مع اللغة العربية والحساب وعلوم الصحة والأخلاق وغيرها[11].

وفي الواقع فقد واجه تعليم المرأة في بداية الأمر بعض العقبات، حيث وقفت الكثير من التقاليد والعادات الاجتماعية، وبعض رجال الدين ضد التحاق البنات بالتعليم والمدارس، علاوة على فقدان الاهتمام بالتعليم في باديء الأمر، مما انعكس على تعليم البنات فجاء متأخرًا بسنوات مقارنة بتعليم البنين[12]، لذا لم يلق فتح أول مدرسة لتعليم البنات قبولاً كبيراً، حيث كان هناك تخوف من تعليم البنات، لدرجة أن البعض اقترح أن يقتصر تعليمهن على القراءة دون الحاجة للكتابة خوفاً على أخلاقهن وعلى الاتصال بالعالم الخارجي، ونتيجة لذلك جاء التعليم للبنات بطيئا في الخمسينات ولم يتطور إلا في أواخر الستينات، وكان للفتوى الذي أصدرها الشيخ محمد بعد العزيز المانع والتي أيد فيها بشدة ضرورة تعليم البنات دور في في إقبال الكثيرين على تعليم بناتهم[13].

وظل تعليم الإناث بطيئاً خلال الخمسينيات بسبب التقاليد الاجتماعية، فلم يصل لمستوى مدارس البنين إلا في أواخر الستينيات، مع توسيع الخدمات التعليمية نتيجة تزايد عائدات النفط، كما كان لتطور تعليم الإناث في البحرين والكويت أثره في تقبل الأهالي لمسألة تعليم الإناث، خاصة وأن الشيخ محمد عبد العزيز المانع أصدر فتوى أيد فيها بشدة تعليم المرأة المسلمة لعدم تناقضه مع تعاليم الإسلام. فبدأ التوسع في تعليم الإناث على نطاق واسع في مرحلته الابتدائية، ثم اتسع نطاق تعليم الإناث في المرحلتين الإعدادية والثانوية وفي جميع القرى، بعد افتتاح دار المعلمات سنة 1967 بهدف إعداد المعلمات للتدريس[14]، وكانت ملحقة بمدرسة قطر الإعدادية، وكانت هي المدرسة الوحيدة للبنات وعندما أفتتحت مدرسة قطر الثانوية ألحقت بها دار المعلمات وتم قبول الطالبات الحاصلات على الشهادة الإعدادية بها[15].

ثم توالى افتتاح مدارس للبنات ففي سنة 1977م تم انشاء للبنات الصم والبكم، وفي سنة أنشيء معهد الأمل للبنات، وفي سنة 1985م تم انشاء مدارس التربية السمعية للبنات،وفي سنة 2000م تم افتتاح مدرسة البيان الثانوية العلمية للبنات، وفي سنة 2001م تم افتتاح مدرسة موةة بنت محمد الابتدائية للبنات [16].

وكخطوة إيجابية في تطوير التعليم الثانوي والعام فقد أنشأت وزارة التربية والتعليم مدرستين علميتين إحداهما للبنين والأخرى للبنات حرصا على تأكيد مبدأ المساواة بينهم في فرص التعلم والتعليم ثم العمل [17].

ومهما يكن من أمر، فمع هذا التوسع المطرد في تعليم الإناث في قطر، فكان عدد القطريات في المرحلة الإعدادية لعام 1963/1962م (3383) بنتاً ويمثلن 9% من نسبة الطلاب القطرين وازداد عددهن في العام الدراسي 1968/1967م (453) بنسبة 30% من إجمالي الطلاب[18].

وازداد عدد الطالبات القطريات من (451) طالبة في سنة 1958 إلى (60334) طالبة سنة 1987، وفي هذه السنة وصلت نسبة الطالبات في مراحل التعليم بشكل عام إلى 50% من المسجلين في التعليم الإعدادي، و57% من المسجلين في التعليم الثانوي[19]، وارتفعت نسبة قيد الإناث في المرحلة العمرية (5–9) سنوات من 72,3% في سنة 1986م إلى 95,9% سنة 1995م[20].

وفي ذات السياق استطاعت دولة قطر من خلال الخطط التربوية الشاملة لمحو الأمية ونشر التعليم خفض معدلات الأمية بشكل عام بين السكان وخفضها بين الإناث من (12,5) في سنة 2005م إلى 9,6 في سنة 2007م، أما لمن تتراوح أعمارهن بين (15 إلى 24 سنة) فقد انخفضت من (1,6) سنة 2005م إلى (1) سنة 2007م، وبلغ اجمال المتدربين حسب نوع الجنس ونوع التدريب في مراكز التدريب المختلفة في القطاع الخاص ومعهد التنمية الإدارية سنة 2007م (131926) متدربًا من بينهم (7471) متدربة، ويتضح أن إقبال الإناث على التدريب أكبر من الذكور، وبلغت النسبة الإجمالية للإناث (53,6) متدربة[21].

وفيما يتعلق بالتقدم الذي تم إحرازه في مجال تعليم الإناث في تلك الفترات، فقد حققت دولة قطر طفرة هائلة تواكبت مع زيادة فرص التعليم في جميع المستويات في الارتفاع التدريجي، فازدادت معدلات التحاق الإناث القطريات بالمدارس الابتدائية، فارتفعت النسبة من (92%) سنة 1992 إلى (94%) سنة 2012، كذلك شهد صافي معدلات التحاق الإناث القطريات بالمدارس الثانوية ارتفاعاً حاداً، من (88%) سنة 1992 إلى (92%) سنة 2012، واتساقاً مع أداءهن العالي في الاختبارات الدولية في جميع المستويات، تنتقل الإناث القطريات من المرحلة الثانوية إلى الجامعية بنسب أعلى بكثير من نظيرتها لدى الذكور، ما يُعد إشارة واضحة لمدى التقدم الذي طرأ على تعليم القطريات [22].

ومع تأسيس جامعة قطر وافتتاحها سنة 1973، فقد أصبحت المصدر الأساس للتعليم الجامعي للبنات في قطر، ولذلك ففي سنة 1976 صدر قرار وزاري بوقف إيفاد الطالبات إلى الخارج وقصر التعليم الجامعي للإناث القطريات على جامعة قطر. بيد أن هذا القرار تم تعديله سنة 1982 مما سمح بإيفاد الطالبات القطريات إلى جامعات المملكة العربية السعودية والكويت والأردن فقط، وفي تخصصات الطب والعلوم الطبيعية، وذلك وفق شروط وضوابط معينة[23].

وبالإضافة إلى ذلك فقد حدث تطوير كبير في برامج التعليم الفني والمهني للإناث في قطر، حيث تم إنشاء مدرسة التمريض سنة 1969 تحت إشراف وزارة الصحة، وإنشاء مركز التدريب والتأهيل الاجتماعي، ويتبع وزارة الشئون الاجتماعية والعمل من أجل تطوير قدرات المرأة القطرية، ثم برامج تعليم الكبار ومحو الأمية منذ سنة 1956، والتي تواصلت في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين من زيادة الفصول، والأساتذة والطلبة بحيث أصبحت هناك أعداداً كبيرة من الخريجات بشكل خاص من القطريات الحاصلات على التعليم الجامعي، وأخريات من الحاصلات على شهادات الأمية أي تعليم مكافحة الأمية والراغبات في دخول أسواق العمل وقطاع التدريس خاصة لتعليم البنات[24].

كما أنشئت أيضًا عدد من المعاهد والكليات التابعة للقطاع الخاص والموجهة للمرأة فقط، مثل معهد الشقب، وكلية الشقب لفنون التصميم التابعين لمؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع، وتلك التي توفر فرص تعليمية مثل الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري[25]. ثم فيما بعد التحقت الفتاة القطرية بكلية قطر لعلوم الطيران لدراسة هندسة الطيران والطيران، بالإضافة إلى المراقبة الجوية[26].

علاوة على ذلك تخطت المرأة القطرية مرحلة التعليم وبدأ اقتحامها حقول العمل في مجال التعليم والذي يعتبر أهم المجالات الحيوية للمرأة وتركزت المرأة في قطر على مهنة التدريس والمهن ذات الطابع التربوي والمهن الكتابية في الوزارات الحكومية، حيث أن 49.7% يتركزن في الهمن الاختصاصية، وتليها 28.8% في المهن الكتابية وذلك في سنة 2007م بعد أن كانت 54.8 في المهن الاختصاصية، و24,7% في المهن الكتابية لسنة 2004م[27]. واذ تشكل الإناث النسبة الكبرى من الموظفين القطرين في القطاع التعليمي، 78% في وزارة التربية والتعليم، و65% في جامعة قطر منهم 18% أعضاء هيئة تدريس بالجامعة، حيث ازداد توجه الإناث للتعليم مما مهد دخولهن في سوق العمل حيث يلاحظ ارتفاع نسبة النساء المتفرغات للدراسة من إجمالي النساء غير النشطات اقتصاديا من 22% سنة 1986م إلى 25,7% سنة 2004م، وأصبح 27,4% سنة 2007م [28].

وجاء تعيين السيدة شيخة المحمود في منصب وزيرة التربية والتعليم في السادس من مايو 2003م كأول سيدة قطرية وخليجية تتبوء هذا المنصب الوزاري الهام بعد شغلت منذ 12 نوفمبر 1996م منصب وكيلا لوزارة التربية والتعليم، كما تم تعيين الدكتورة شيخة عبد الله المسند رئيسًا لجامعة قطر وهي أول سيدة تتولى هذا المنصب[29].

ويمكن القول أنه كان لتعليم المرأة القطرية أثر إيجابي على وضعها الاجتماعي، والحاصل أن تعليمها وخروجها للعمل لم يلق قبولاً في البداية استناداً للتقاليد الاجتماعية التي ترى أن الأعراف الدينية والعائلية تكفل المرأة طوال حياتها، وليس ثمة ضرورة لعملها خارج المنزل مما يُعرضها لمتاعب لا ضرورة لها. ولكن التوسع في تعليم المرأة وخاصة التعليم الجامعي في أوائل السبعينيات كان عاملاً مشجعاً على عمل المرأة خاصة في مجال التدريس، ثم بدأت النساء غير

المتعلمات في إرتياد مجالات أخرى كعاملات في مدارس البنات ومستشفى الولادة، إلى جانب اشتغال المتعلمات مدرسات وطبيبات وموظفات، وحتى بداية السبعينيات من القرن الماضي كانت مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي محدودة، ولكن بعد التوسع في التعليم العالي بعد إنشاء جامعة قطر، ارتادت المرأة مختلف مجالات العمل سواء في الخدمات أو الإنتاج، وتحررت من القيود الاجتماعية لتشغل جميع الوظائف وأرقاها حتى صارت رئيسة للجامعة ووزيرة، وغيرها من المناصب القيادية على نحو ما هو معروف [30].

تمكين المرأة القطرية من المشاركة السياسية وصنع القرار:

ينص دستور دولة قطر على أن للرجل والمرأة حقوقاً متساوية للمشاركة في الحياة السياسية، فيحق للمرأة التصويت والترشح في كافة الانتخابات، والمشاركة في صنع السياسات والوصول للمناصب العامة والمشاركة في الشئون العامة والشئون السياسية (وزارة الخارجية 2015) فمشاركة المرأة في الحياة العامة والحياة السياسية هي أحد أهم المؤشرات على تمكين المرأة في أي مجتمع. وقد جاء قرار دولة قطر بإطلاق الانتخابات الوطنية للمجلس البلدي المركزي سنة 1998 وإعطاء المرأة حق التصويت والترشح ليمثل تغيراً كبيراً في توجهات قطر نحو إقرار مشاركة سياسية فعالة للمرأة هناك [31].

مُنحت المرأة حق الانتخاب والترشيح لأول مرة في تاريخ قطر في انتخابات المجلس البلدي المركزي الأول في سنة 1997م، وهي أول إنتخابات شعبية في تاريخ قطر، وقد شاركت المرأة في تلك الانتخابات كمرشحة وناخبة، حيث ترشحت ستة سيدات في تلك الانتخابات[32]، وفي الانتخابات التالية التي جرت في ابريل سنة 2004م انتُخب المواطنون أول إمرأة في المجلس المكون من 29 عضوا، وهي الاستاذة "شيحة الجفيري"، وقد شاركت النساء في الاستفتاء الذي تم على الدستور في 29 ابريل سنة 2003م [33].

الجدير بالذكر أنه تم إقرار حقي الإنتخاب والترشيح للمرأة القطرية في خطاب أمير قطر في الدورة الإعتيادية لمجلس الشورى سنة 1997م عندما قال "إعطاء المرأة حق العضوية والانتخاب يعد خطوة كبيرة نحو تعزيز دور المشاركة الشعبية في ممارسة العمل التنفيذي والتشريع على حد سواء"، وقد شاركت القطريات في الانتخابات البلدية التي بدأت سنة 1998م بنسبة 47%، كما عزز وصول المرأة إلى المجلس البلدي في قطر ممثلة بالسيدة شيخة الجفيري المسيرة المباركة للديمقراطية والحرية ودولة القانون[34].

وفي هذا الصدد، فُتحت انتخابات المجلس البلدي المركزي –التي تُعقد كل أربع سنوات– الباب لأول مرة أمام المرأة القطرية للمشاركة في الحياة السياسية واتخاذ القرار في الشأن العام. ومع ذلك لم يترشح إلا عدد قليل للغاية من النساء في الانتخابات البلدية الأربعة التي جرت منذ سنة 1999 وحتى 2011[35].

وبخصوص دعم وضع المرأة القطرية في مراكز السلطة واتخاذ القرار، تتبنى دولة قطر سياسات داعمة لوصول المرأة للمناصب القيادية حيث نصت الرؤية الشاملة للتنمية (رؤية قطر 2030) على تنمية تعزيز قدرات المرأة وتمكينها من المشاركة الاقتصادية والسياسية وخاصة تلك المتعلقة بصنع القرار، كما منح الدستور المرأة حقوقها السياسية، وتفعيلاً لذلك فقد أنشأ المجلس الأعلى لشؤون الأسرة اللجنة الدائمة للانتخابات في سنة 2003 وهي لجنة دائمة تابعة للمجلس الأعلى لشؤون الأسرة تهدف إلى تفعيل المشاركة السياسية في المجتمع القطري وتأهيل المرأة القطرية للمشاركة في الانتخابات[36].

كما تم إنشاء لجنة شؤون المرأة وهي تابعة للمجلس الأعلى لشؤون الأسرة، وتعمل اللجنة على الاهتمام بشؤون المرأة من خلال اقتراح السياسات والخطط والبرامج اللازمة لتنمية المرأة ثقافيًا واقتصاديا وسياسيا، كما عملت على حثت المرأة على المشاركة في الحياة العامة واتخاذ الفرصة المتاحة لها في مجال التعليم والعمل، وتهدف إلى الاهتمام بحقوق المرأة ودورها في التنمية وحقها في المشاركة في الأدوار القيادية ومواقع صنع القرار وتعزيز دور الجمعيات الأهلية لتنفيذ البرامج المتعلقة بالمرأة وتشجيع العمل التطوعي والمشاركة في الأنشطة والفعاليات المحلية والدولية المعنية بقضايا شؤون المرأة[37].

وفي إنجاز قيم آخر في دعم المرأة القطرية لتتبوء مناصب هامة في هيئات الأمم المتحدة اختيار مرشحة دولة قطر الشيخة حصة بنت خليفة آل ثاني مقررًا للجنة الدولية للمعاقين، وجاء اختيار السيد كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة مرشحة دولة قطر من بين خمسة مرشحين من جنوب افريقيا والنرويج والبرتغال وهولندا[38].

ولم يخل القانون من عمل المرأة القطرية، فقد ترأست عدة أقسام في وزارة العدل، وعُينت السيدة مريم عبد الله الجابر أول وكيل نيابة على مستوى الخليج في سابقة أُعتبرت الأولى من نوعها على مستوى دول المنطقة[39]،وفي سنه 2010م قامت الحكومة القطرية بتعيين أول قاضية[40].

وكذلك عملت المرأة القطرية في المجال الدبلوماسي، وتبوأت به المناصب العليا مؤكدة بذلك مشروعية حقها في تمثيل دولة قطر بالخارج، حيث تم تعيين الشيخة علياء أحمد بن سيف آل ثاني كأول سفير تعمل في منصب المندوب الدائم لدولة قطر لدى المقر الأوربي للأمم المتحدة بجنيف ثم أصبحت المندوب الدائم لدولة قطر في الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك [41].

مساهمة المرأة القطرية في الاقتصاد وسوق العمل:

تعد مشاركة المرأة في سوق العمل أحد المؤشرات الهامة والدالة على تحسين وتطور المرأة في قطر اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا، وتغيير أدوارها في المجتمع القطري من الأدوار التقليدية حيث الإنجاب وادارة شئون المنزل ورعاية الأطفال إلى الأدوار الحديثة حيث النزول إلى العمل حيث الاستقلال المادي والاقتصادي ومشاركة اجتماعية [42].

لقد كان ثمة تطور في إتجاه المرأة القطرية للمشاركة في سوق العمل حيث ارتفع معدل النشاط الاقتصادي للنساء من إجمالي النساء (15 سنة فأكثر) من (27,5%) سنة 1986م إلى (40,6%) سنة 2004م وثم إلى (49,3%) سنة

2007م، كما يلاحظ زيادة نسبة النساء القطريات النشاطات من مجموع النساء القطريات في سن العمل من (30,3%) سنة 2004م إلى (34,6%) سنة 2007م[43].

وقد حققت دولة قطر منذ سنة 1997 معدلاً جيداً في النشاط الاقتصادي للإناث بلغ 22.1%، وارتفع عدد الإناث القطريات العاملات في القطاع المختلط من 38 موظفة سنة 1997 إلى 128 قطرية سنة 1998، خاصة في البنوك وشركات الاتصالات[44]، فبدأت المرأة القطرية العمل في هذا المجال وخاصة بعد تخرجها من كلية الإدارة والاقتصاد، وبلغ عدد العاملات القطريات في البنوك الوطنية والأجنبية العاملة حوالي (250)، وتشجع البنوك سياسة التقطير وتفتح المجال للعمل وخاصه للشباب[45]،والإناث مستندة على مؤهلاتها العلمية العليا التي استحقتها بجدارة، ووصلت بها إلى مناصب رئاسية محققة الكثير من النجاحات والتميز المالي والإداري في العمل الاقتصادي على كافة مستوياته [46].

وعلى صعيد آخر، أنشئت شركة الاستثمار للسيدات سنة 1998 وهي أول شركة في المنطقة كلها، تتملكها بالتساوي مجموعة من السيدات القطريات وبنك قطر الوطني، وفي نوفمبر سنة 2000 تم إشهار "منتدى سيدات الأعمال" بموافقة غرفة تجارة قطر وصناعة قطر والتي اعتبرت المنتدى إحدى لجان الغرفة بهدف تهيئة المناخ الاجتماعي لمساعدة سيدات الأعمال القطريات على ممارسة دورهن في عملية التنمية وتشجيع العناصر النسائية على المساهمة الفعالة في إقامة المشروعات والصناعات الصغيرة والحرفية، وتعزيز دور المرأة القطرية ومساعدتها في اتخاذ القرارات الاقتصادية[47].

هذا وقد هدفت رابطة "سيدات الأعمال القطرية" كما يشير أحد التقارير إلى: تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية بين سيدات الأعمال القطريات، وإعداد البيئة المناسبة لهن للقيام بدورهن في عملية التنمية الاقتصادية، ربط سيدات الأعمال القطريات بغرفة التجارة لفهم القوانين المنظمة للأنشطة التجارية والاقتصادية من خلال عقد الاجتماعات والندوات، وبناء القدرات لسيدات الأعمال القطريات، تشجيع المرأة على المشاركة بفاعلية في الصناعات والمشاريع الصغيرة، إنشاء شبكة إلكترونية ثنائية اللغة تربط سيدات الأعمال محلياً ودولياً، تعزيز القضايا التثقيفية التي تهدف إلى زيادة مؤهلات المرأة للمساهمة بفاعلية في عملية التنمية الاقتصادية الشاملة،تطوير برامج تعليمية للرفع من الوعي الاقتصادي والتجاري للمرأة [48].

وهكذا يبدو واضحاً أن مشاركة المرأة في سوق العمل كانت أحد أهم مظاهر مشاركتها في التنمية، حيث ارتفع معدل مشاركة المرأة القطرية في قوة العمل بشكل كبير ما بين عامي 2001 و 2008، واستقرت هذه النسبة في الأعوام اللاحقة عند مستويات جيدة، مع حصول المرأة القطرية على التعليم العالي، وعدم وجود نقص في فرص العمل. ويمكن أن يساعد توفير المزيد من فرص العمل للخريجين الجامعيين القطريين، خاصة النساء، على زيادة مشاركتهم في قوة العمل والتنمية على حد سواء [49].

وبلغت النساء النشيطات اقتصاديا سنة 1995م (35494) من مجموع الإناث، وتشكل القطريات ما نسبته 25% من مجموع قوة العمل النسائية في هذه السنة، وتركز معظمهن في القطاع الحكومي حيث بلغ عددهن 8141 عاملة يشكلن ما نسبته 36,6% من قوة العمل القطرية في هذه السنة [50]، وتبلغ نسبة الإناث النشيطات اقتصاديا حوالي 13,4% من اجمالي السكان النشيطين اقتصاديا، وبلغ عدد النساء في القطاع الحكومي والمختلط والخاص في سنة 2003م (15087) موظفة من اجمالي (35845) شخصا من القوى العاملة القطرية، ويذكر أن 70% من الموظفات القطريات في الجهاز الحكومي لديهن مؤهل علمي جامعي[51]، بالإضافة إلى وجود امتيازات إضافية للمرأة في القطاع الحكومى، بمافيذلكأجازةالأمومة،ووقتاًمخصصاًلإرضاعالأطفالحديثيالولادة مدفوعة الأجر[52].

كما التحقت بعض الخريجات في تخصصات التاريخ والآثار والإدارة بالمتحف للقيام بدور المرشدة السياحية حيث تتولى هذه الفتيات القيام بشرح كامل عن الأثار والمواقع السياحية في قطر وتقديم شرح وافي عن الآثار التي يضمها المتحف، كما التحقت عدد من الفتيات بفنادق الدوحة، ويأتي هذا التوجه في إطار تشجيع الكوادر القطرية وفتح آفاق جديدة للسيدات من جانب شركة قطر للفنادق[53].

واستطاعت المرأة القطرية للوصول إلى مواقع صنع القرار في مجال تكنولوجيا المعلومات، وتتولى سيدة منصب الأمين العام للمجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، إضافة إلى تولي عدة من النساء مناصب قيادية متوسطة في نفس المجال في الوزارات والمؤسسات المختلفة، كما تشارك المرأة في صنع القرار في بعض مجال إدارات المؤسسات الإعلامية وبعض القنوات، كما ترأس سيدة منصب نائب رئيس مركز الدوحة لحرية الإعلام[54].

كذلك أبدعت المرأة القطرية في مجال الفن التشكيلي والتصوير الفوتوغرافي وفي مجال الديكور المسرحي[55]، بالإضافة إلى الإخراج التلفزيوني، وخاضت المرأة مجال الإعلام منذ بدايته، واستمرت به إلى أن شغلت المناصب الكبرى في مجال الإعلام المرئي والمسموع[56].

وخاضت المرأة القطرية مجالي التعبير المقالي والقصصي مبكرًا منذ السبعينات عبر عشرات من الأسماء النسائية المتفاوتة في الطرح والقدرة الإبداعية، ولقد كان تطور الصحافة القطرية في السبعينات وتعدد الإصدارات الأهلية والرسمية حافزا قويا للعديد من الأقلام النسوية البارزة[57]، واستمرارا في مشاركة المرأة بصورة واضحة في كتابة مقالات الرأي في الصحف المحلية والتعبير عن رأيها وقضايا مجتمعها بجرأة وحرية اذ تمثل هذه النوعية من الكتابة متنفسًا للمرأة أكثر قبولا من العمل الفعلي في مجال الصحافة[58].

دور المرأة القطرية في الجمعيات الأهلية والمؤسسات الخيرية:

لعبت الفروع النسائية في المؤسسات الخيرية دورًا محوريًا في تقديم كافة أنواع المساعدات والإعانات داخل المجتمع وخارجي بالإضافة إلى الأنشطة المتعددة مثل اعداد البحوث الميدانية عن الأسر المتعففة وإقامة الأسواق الخيرية وتنفيذ أطباق الخير وتنظيم حملات التبرعات للمناطق المنكوبة[59].

وفي الواقع فقد عملت المرأة القطرية في هذه الجمعيات كموظفة ومتطوعة، ومن أبرز الجمعيات جمعية الهلال الأحمر القطري حيث تم افتتاح الفرع النسائي لجمعية الهلال الأحمر القطري في سنة 1982م تأكيدًا على إبراز دور المرأة التطوعي الفعال في المجتمع، وسمي الفرع النسائي بإسم "إدارة التنمية الاجتماعية"، وتضم هذه الإدارة بدورها ثلاثة أقسام هي (الخدمة الاجتماعية، والتدريب والتأهيل، والمتطوعات والأنشطة)[60].

وتشكل المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة تجسيدًا فعليًا وواقعيًا للاهتمام الشديد بكل من المرأة والطفل في المجتمع، وحماية المرأة والطفل من الممارسات المنحرفة في المنزل والمجتمع والعلم والعمل ومعالجة المشكلات الناجمة عن هذه الممارسات، فضلا عن خلق وعي مجتمعي بحاجة كلا منهما للإهتمام وضمان عدم التمييز ضد المرأة في الحقوق والمسؤوليات الحياتية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية[61].

كماإعتبر إنشاء دار تنمية الأسرة سنة 1996م إنجازاً هاما للمرأة القطرية، فهي أول جمعية أهلية تؤسسها سيدات قطريات، ويدير الدار مجلس مكون من تسع سيدات، هذا وقد ساهمت الدار بالنهوض بالمرأة والارتقاع بمستواها الفكري والثقافي والاجتماعي من خلال برامجها المختلفة الانتاجية والتوعية والتدريبية[62].

علاوة على المركز الثقافي للطفولة للبنات الذي وضع أسس منهجية العمل في مجال الأمومة والطفولة من خلال نشره الوعي بطريق التربية الصحية للأطفال في مختلف مراحل النمو وإعداد برامج خاصة للأمهات لتوعيتهن بما يحيط بهن في البيئة من عوامل ثقافية واجتماعية ومادية تؤثر في سير حياة الأطفال ونموهم، فضلا عن العمل على إكساب الأمهات مهارات وتنقيات تربوية بطريقة سليمة، ويهدف المركز كذلك إلى التعرف على المشكلات النفسية والتربوية والاجتماعية التي يعاني منها الأطفال[63].

المرأة القطرية والصحة:

ساهمت المرأة القطرية في المجال الصحي منذ أواخر الستينات من خلال انخراطها في سلك التمريض ودراستها له في مدرسة التمريض التي تهدف إلى إعداد الكوادر العاملة الوطنية في التمريض، وتتجاوز نسبة الممرضات القطريات 21% من عدد الممرضات العاملات بالهيئة العامة للصحة، كما حصلت الفتاة القطرية على فرصتها في مجال دراسة الطب، وتخرجت لتعمل في مؤسسة حمد الطبية والمراكز الصحية كما عملت المرأة القطرية في الطب الوقائي الذي يضم أقسام مكافحة الأمراض الإنتقالية والصحة المهنية وصحة البيئة والصحة الغذائية والمختبرات المركزية وعيادة المطار[64].

كذلك واصلت المرأة القطرية عملها في المجال الصحي، وتبوأت فيه أيضاً مناصب عليا دللت على نجاحها في التطوير والعمل، حيث عُينت الشيخة غالية بنت محمد بن حمد آل ثاني وزيرة للصحة سنة 2008، كما عُينت المرأة مديرة لمؤسسة حمد الطبية ومسئولة عن إدارة التمريض والصيدلة والمراكز الصحية[65].

هذا وقد شكل القطريون 51 % من نسبة العاملين في وزارة الصحة (50 % منهن اناث)، و 21 % من مؤسسة حمد الطبية (60 % منهم إناث)، وبالرغم من حداثة عمل المرأة في مجال الطب الا أن الاناث يشكلن 54 % من مجموع الأطباء القطرين، وقد ازدادت مشاركة الإناث في هذا المجال بنسبة 128 % خلال الفترة من 1992 إلى 1997 م، أي بزبادة قدرها 13 % سنوياً[66].

مواجهة العنف ضد المرأة القطرية

تبنت دولة قطر سياسات عملية في تصديها لمشكلة العنف ضد المرأة من خلال إنشاء مؤسسات مستقلة متخصصة للتصدي لهذه الظاهرة، وهي المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة والتي أنشئت سنة 2008م، وتحويل المكتب الوطني لمكافحة الإتجار بالبشر الذي أنشاه المجلس الأعلى لشؤون الأسرة سنة 2005م إلى مؤسسة مستقلة تحمل إسم المؤسسة القطرية لمكافحة الإتجار بالبشر، وتم إنشاء دور لإيواء النساء المتعرضات للعنف هي الدار القطرية للإيواء والرعاية الإنسانية بموجب قرار الوزراء (2003/16) لإيواء ضحايا الإتجار بالبشر وتقديم الحماية والرعاية لهم، كذلك دار الأمان لإيواء المتعرضين للعنف من النساء والأطفال سنة 2007م وتتبع المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة وتم فتح مكتب للمؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة بقسم الطوارئ والحوادث بمستشفى حمد العام سنة 2007م، كما افتتحت وزارة الداخلية في مارس 2007م مكتب خاص للتعامل مع حالات العنف الأسري والعنف ضد المرأة وتوفير الدعم الاجتماعي والتربوي والنفسي[67].

كذلك تم تأسيس المجلس الأعلى لشؤون الأسرة كمؤسسة تعنى بشكل خاص بقضايا المرأة في ديسمبر 1998 م، وقد كان لهذا المجلس أثره على تعزيز دور المرأة القطرية .وكثمرة لإعلان برنامج عمل بكين الذي اعتمدها لمؤتمر العالمي الرابع للمرأة سنة1995 ،تموضع خطة وطنية للنهوض بالمرأة وتعزيز وضعها .حيث كان لهذه الخطة دور فعال في تحقيق مكاسب كبيرة في مجالات التعليم والصحة وفرص العمل. وفي سنة 2014 تم تحويل مهام ووظائف المجلس الأعلى لشؤون الأسرة إلى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية[68].

وعلى المستوى الوطني، يعكس قانون العقوبات في قطرلسنة 2004 التزام الدولة بحماية المرأة من العنف وجرائم الشرف؛ مثل التحرش الجنسي، والقذف، والإهانة، والتشهير، وتشويه السمعة، وتشجيع الدعارة أوالإجهاض[69]، وقد صادقت قطر سنة 2009 على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة(سيداو)،ه يإطار عمل لمنحى مرتكز على حقوق الإنسان في القضايا التي تتعلق بالمرأة[70].

دور المرأة القطرية في عملية التنمية الشاملة

استفادت المرأة القطرية من جملة المعطيات الموضوعية التي حسنت من مكانتها الاجتماعية نتيجة لدخولها بقوة في مختلف مستويات التعليم، ولاسيما في العقود الأخيرة. وبرز ذلك جلياً من خلال ارتفاع معدلات مشاركة المرأة في مختلف مستويات وأطوار التعليم. وإذا كانت المرأة القطرية قد حققت جملة من الإنجازات في المجال التعليمي، وفي مجالات متعددة من النشاط الاقتصادي، وحصلت على حق المشاركة السياسية، فليس من المستغرب أن تقوم بدور جوهري في عملية التنمية الشاملة للدولة[71].

وانسجاماً مع اتفاقيات دولية ودستور سنة 2004 الدائم، فإن رؤية قطر الوطنية2030 واستراتيجية التنمية الوطنية 2011–2016 تدعمان دوراً موسّعاً في التنمية الوطنية للنساء القطريات، وتشجعان على دمج النوع الاجتماعي في صلب سياسات وبرامج تنمية القطاعات مع مراعاة الحاجة إلى أخذ البيئة القطرية الثقافية والاجتماعية بالحسبان وضرورة الحفاظ على الهوية العربية والإسلامية[72].

ومن الجدير بالذكر فقد حدد قانون إدارة الموارد البشرية لسنة 2009 قواعد التعيين في سنة 2013م تم إجراء مسح إقليمي بعيد النظر لأخذ آراء المتخصصين حول حقوق المرأة في العالم العربي، حيث تم تقييم التزام الدول العربية بالأحكام الرئيسة لاتفاقية (سيداو)التي وقعت عليها، أوصادقت عليها، أوانضمت إليها، وبناء على أدائها على صعيد قضايا حقوق المرأة، مثل المرأة في المجتمع، والتمثيل السياسي، والإدماج الاقتصادي، والحقوق الإنجابية، والعنف ضد المرأة، وبناءً على نتائج المسح، حلت قطر في المركز الخامس من بين 22 دولة عربية في مقياس مركب إجمالي لحقوق المرأة، وحلت في المركز الثاني في فئة المرأة في المجتمع التي شملت مؤشرات التعليم والزواج والمشاركة في الحياة العامة والخاصة، كذلك حلت في مركز مرتفع نسبياً في مجال الحقوق الإنجابية التي شملت الحصول على خدمات الرعاية الصحية قبل الولادة وبعدها[73].

وقد جنت دولة قطر ثمار الاهتمام، الرسمي والمجتمعي، بالمرأة، فتنوعت المجالات التي دخلتها المرأة القطرية؛ كالتربية والطيران والهندسة والطب والقانون والشئون الدولية والشريعة والإعلام والآداب والفنون والعلوم التطبيقية بمختلف أنواعها، وما زالت تتوسع في نطاق التخصصات التي تدرسها لتثري بها الدولة في مجالات واسعة تنافس وتواكب بها مجريات العصر من العولمة والتطور التكنولوجي [74].

خلاصة القول فمن العرض السابق يتضح لنا بعض النتائج الهامة منها، تطور دور المرأة القطرية من دور تقليدي لدور فعال ومؤثر بدعم من الدولة والمجتمع فلم تستسلم المرأة في قطر للعادات والتقاليد الاجتماعية نحو تقدمها وخروجها للعالم الخارجي، فخرجت للتعلم والتعليم ووصلت لأعلى المناصب، وخرجت لسوق العمل فعملت في شتى المجالات مما أثر في وضعها الإقتصادي بل والقومي للبلاد، فمنح الدستور المرأة القطرية حقوقها السياسية كاملة، ونتيجة ذلك دخول المرأة القطرية بقوة السلك السياسي سواء ناخبة أو مرشحة، علاوة على توليها العديد من المناصب القيادية والإدارية والأقسام وعضوية العديد من اللجان في البلاد بفضل وجود إرادة سياسية داعمة لها، والتي لها دور كبير في رسم سياسات البلاد، علاوة على ذلك اهتمت دولة قطر بكافة قضايا المرأة من الصحة ومواجهة العنف ضدها ودعم دورها في التنمية الشاملة، وإعداد الإستراتيجيات والخطط والبرامج التي تُساهم في تعزيز دور المرأة القطرية، وتجلى ذلك فى أثر دور المرأة في بناء قطر الحديثة.

Abstract

The development of the role of women in Qatar "Between marginalization and integration into society until the early twenty-first century"

By Muhammad Moeed Abdullah Al-Azmi

The topic “The development of the role of women in Qatar until the beginning of the twenty-first century” is one of the important topics, as its importance lies in the fact that it sheds light on an important element of Qatari society, which is the Qatari woman, and how her role has developed over time, starting from her simple traditional social and educational status in the era. Before oil, through obtaining her full right to education and work, until she reached the highest leadership positions, overcoming all the obstacles she faced along the way towards proving herself and transforming her role from a traditional role of housework to an influential and effective role in society,

In the second half of the twentieth century, Qatari women went through several changes that caused the great development that happened to them, and the extent of the suffering, isolation, and marginalization that affected women during that time becomes clear. They went out to learn and teach, reached the highest positions, and went out to the labor market, as well as in various fields, which affected In its economic situation The fields that Qatari women entered varied; Such as education, aviation, engineering, medicine, law, international affairs, Sharia, media, literature, arts and applied sciences of various kinds, and they are still expanding in the scope of the specializations they study to enrich the state with them in broad fields that compete with and keep pace with the course of the era of globalization and technological development.

الهوامش

([1])إسلام السنهوري: التراث القطري"الماضي والحاضر"،مركز الراية للنشر والإعلام،القاهرة،2015م،ج2، ص266، 267.

([2])إسلام السنهوري: التراث القطري،ج2، ص266؛موزة سلطان الجابر: التطور الاقتصادي والاجتماعي في قطر"1930-1973"،جامعة قطر، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، الدوحة، 2002م، ص331.

([3])إسلام السنهوري: اكتشف قطر، مركز الراية للنشر والإعلام،القاهرة،2015م،ج2،ص486.

([4])موزة سلطان: التطور الاقتصادي والاجتماعي في قطر، ص 339، حسب ما نقلته الكتابات أن أم العريس أو أي قريبة آخرى كانت تتولى ترتيب الزواج عادة حيث تقوم بزيارة أهل الزوجة لترتيب اللقاء، وحين يتم الإتفاق على الارتباط يصبح بإمكان الثنائي أن يلتقوا بحضور المرافقات وهو وضع يختلف عن الأعراس البدوية القديمة حيث كانت العروس الشابة تلف بسجادة ويتم حملها إلى مجلس منزل عريسها الذي لم يسبق أن رأته يوما. انظر: محمد حمدان: جذور قطر التاريخية "التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي"، مركز الراية للنشر والاعلام، القاهرة،،2013م،ج3،ص182؛ميرفت أمين الشيراوي: البحث العلمي في قطر،مركز الراية للنشر والإعلام، القاهرة،2014م،ص257.

([5]) إيمان بنت محمد بن علي آل قاسم: دور الثروة النفطية في تطور قطر في عهد الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني "1913-

1949م"،الطبعة العربية الأولى، الدوحة،2015م، ص82، 83؛ موزة سلطان: التطور الاقتصادي والاجتماعي في قطر، ص323.

([6])إسلام السنهوري: التراث القطري،ج2، ص266؛ محمد حمدان: جذور قطر التاريخية،ج3،ص187.

([7])أحمد زكريا الشلق ومصطفي عقيل ويوسف إبراهيم: تطور قطر الحديث والمعاصر "فصول من التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ط 7، الدوحة، مطابع رينود الحديثة، 2016م، ص 268 ؛موزة سلطان: التطور الاقتصادي والاجتماعي في قطر، ص330.

([8])أحمد زكريا الشلق وآخرون: تطور قطر الحديث والمعاصر ص 268؛ ميرفت الشيراوي: البحث العلمي في قطر،ص249.

([9])ميرفت الشيراوي: البحث العلمي في قطر،ص250.

([10])موزة سلطان: التطور الاقتصادي والاجتماعي في قطر،ص 332.

([11])أحمد الشلق وآخرون: تطور قطر الحديث والمعاصر،ص268، 269؛إيمان بنت محمد آل قاسم: دور الثروة النفطية،ص100؛موزة سلطان: التطور الاقتصادي والاجتماعي في قطر، ص ص 332؛ميرفت الشبراوي: تاريخ التعليم في قطر، ص20.

([12])إيمان بنت محمد آل قاسم: دور الثروة النفطية،ص100، 101؛ موزة سلطان: التطور الاقتصادي والاجتماعي في قطر، ص333.

([13]) موزة سلطان: التطور الاقتصادي والاجتماعي في قطر، ص 323.

([14]) أحمد الشلق: تطور قطر الحديث والمعاصر، ص 268- 269؛ ميرفت الشبراوي: تاريخ التعليم في قطر، ص20.

([15]) موزة سلطان: التطور الاقتصادي والاجتماعي في قطر، ص36؛ ميرفت الشبراوي: تاريخ التعليم في قطر،ص35، 36.

([16]) ميرفت الشبراوي: تاريخ التعليم في قطر،ص39، 40.

([17])محمد حمدان،طارق عبد الوهاب:رائدات العمل الاجتماعي في قطر،مركز الراية للنشر والاعلام،القاهرة،(د.ت)،ص28 ؛ نهاد عمار وآخرون: قطر الديمقراطية المعاصرة،ص319.

([18])إيمان بنت محمد آل قاسم: دور الثروة النفطية،ص102.

([19]) مفيد الزيدي: تاريخ قطر المعاصر"1913- 2008"،دار المناهج للنشر والتوزيع،عمان،2010م،ص 46، 47.

([20])مصطفى بدر: تاريخ قطر"من قاسم بن محمد آل ثاني إلى حمد بن خليفة آل ثاني"، مركز الراية للنشر والإعلام،القاهرة، 2011م،ص159.

([21]) التقرير الوطني لدولة قطر، بيجين +15، المجلس الأعلى لشئون الأسرة، أبريل، 2009م،ص7.

([22]) تقرير التنمية البشرية الرابع لدولة قطر"تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030"،الحق في التنمية، وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، الدوحة، يونيو، 2015م، ص61.

([23]) مفيد الزيدي: تاريخ قطر المعاصر ص47، 48.

([24]) مفيد الزيدي: تاريخ قطر المعاصر،ص49.

([25])محمد حمدان،طارق عبد الوهاب: رائدات العمل الاجتماعي في قطر،ص30.

([26])إبراهيم جلال:تاريخ قطر مكتبة النافذة، الجيزة،2012م،ص152؛أحمد الشرقاوي:استراتيجية التنمية في قطر، مركز الراية للنشر والإعلام،القاهرة،2013م،ج2،ص52؛ عماد الدين عريف: أنا أحب قطر، ص189؛ نهاد عمار وآخرون: قطر الديمقراطية المعاصرة،ص308.

([27])التقرير الوطني لدولة قطر، بيجين +15،ص11؛محمد حمدان،طارق عبد الوهاب: رائدات العمل الاجتماعي في قطر، ص 32، 33 ؛ مصطفى بدر:تاريخ قطر، ص169.

([28])محمد حمدان،طارق عبد الوهاب: رائدات العمل الاجتماعي في قطر، ص25، 33.

([29])أحمد الشرقاوي:استراتيجية التنمية في قطر،ج2،ص50؛ إسلام السنهوري: اكتشف قطر،ج2،ص522 ؛ عماد الدين عريف: أنا أحب قطر، ص187؛ ميرفت الشبراوي: تاريخ التعليم في قطر، ص25، 38.

([30]) أحمد الشلق:تطور قطر الحديث والمعاصر، ص269، 270.

([31]) تقرير التنمية البشرية الرابع لدولة قطر: تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030، ص68؛ إبراهيم جلال:تاريخ قطر،ص112، 113؛ نهاد عمار وآخرون: قطر الديمقراطية المعاصرة،ص316.

([32])مؤشرات دولة قطر لتقرير التنمية البشرية الدولي لعام 2007؛ التقرير الوطني لدولة قطر، بيجين +15،ص12؛ إسلام السنهوري: اكتشف قطر،ج2،ص522؛ مصطفى بدر: تاريخ قطر،ص171، 182.

([33]) إسلام السنهوري:اكتشف قطر،ج2، ص522؛ عماد الدين عريف: أنا أحب قطر، ص 189.

([34])أحمد الشرقاوي:استراتيجية التنمية في قطر،ج2،ص52؛عماد الدين عريف: أنا أحب قطر، ص190؛ نهاد عمار وآخرون: قطر الديمقراطية المعاصرة،ص309.

([35]) تقرير التنمية البشرية الرابع لدولة قطر: تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030، ص68.

([36])إبراهيم جلال:تاريخ قطر، ص111؛ محمد حمدان،طارق عبد الوهاب: رائدات العمل الاجتماعي في قطر، ص36.

([37])أحمد الشرقاوي:استراتيجية التنمية في قطر،ج2،ص49 ؛ عماد الدين عريف: أنا أحب قطر، ص186 نهاد عمار وآخرون: قطر الديمقراطية المعاصرة،ص305، 306.

([38])أحمد الشرقاوي:استراتيجية التنمية في قطر،ج2،ص54؛ عماد الدين عريف: أنا أحب قطر، ص191؛ نهاد عمار وآخرون: قطر الديمقراطية المعاصرة،ص311.

([39])أحمد الشرقاوي:استراتيجية التنمية في قطر،ج2،ص51؛ عماد الدين عريف: أنا أحب قطر، ص188؛ نهاد عمار وآخرون: قطر الديمقراطية المعاصرة،ص308.

([40])إبراهيم جلال:تاريخ قطر،ص152؛إسلام السنهوري: اكتشف قطر،ج2،ص560.

([41]) موسوعة قطر الميسرة، إعداد: المركز الثقافي الآسيوي (وحدة دراسات الخليج وشبه الجزيرة العربية)، الدوحة 2013م،ج3،ص 45،46؛إسلام السنهوري:قطر حقائق وأرقام، مركز الراية للنشر والإعلام، القاهرة،2016م،ج1،ص226،227.

([42])محمد حمدان، طارق عبد الوهاب: رائدات العمل الاجتماعي في قطر، ص 33.

([43]) التقرير الوطني لدولة قطر، بيجين +15،ص10؛ محمد حمدان، طارق عبد الوهاب: رائدات العمل الاجتماعي في قطر، ص 31.

([44]) مفيد الزيدي: تاريخ قطر، ص 110، 111.

([45])إبراهيم جلال:تاريخ قطر،ص153؛أحمد الشرقاوي:استراتيجية التنمية في قطر،ج2،ص52؛ عماد الدين عريف: أنا أحب قطر، ص189؛ نهاد عمار وآخرون: قطر الديمقراطية المعاصرة،ص309.

([46]) إسلام السنهوري: قطر حقائق وأرقام،ج1،ص 227.

([47]) موسوعة قطر الميسرة،ج3،ص47، 48؛ إبراهيم جلال:تاريخ قطر،ص153؛أحمد الشرقاوي:استراتيجية التنمية في قطر،ج2،ص53؛ إسلام السنهوري:اكتشف قطر،ج2، ص 523 ؛ عماد الدين عريف: أنا أحب قطر، ص 190 ؛ محمد حمدان، طارق عبد الوهاب: رائدات العمل الاجتماعي في قطر ص33، 34 ؛ نهاد عمار وآخرون: قطر الديمقراطية المعاصرة،ص309، 320.

([48]) تقرير التنمية البشرية الرابع لدولة قطر: تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030، ص59؛ نهاد عمار وآخرون: قطر الديمقراطية المعاصرة،ص325، 328.

([49]) تقرير التنمية البشرية الرابع لدولة قطر: تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030، ص59.

([50])مصطفى بدر: تاريخ قطر،ص168.

([51])أحمد الشرقاوي:استراتيجية التنمية في قطر،ج2،ص46؛ عماد الدين عريف: أنا أحب قطر، ص184؛نهاد عمار وآخرون: قطر الديمقراطية المعاصرة،ص303، 304.

([52]) تقرير التنمية البشرية الرابع لدولة قطر: تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030– الحق في التنمية، وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، الدوحة يونيو 2015، ص53؛ نهاد عمار وآخرون: قطر الديمقراطية المعاصرة،ص318.

([53])موسوعة قطر الميسرة،ج3،ص 48؛ إبراهيم جلال:تاريخ قطر،ص153، 154؛أحمد الشرقاوي:استراتيجية التنمية في قطر،ج2،ص53؛إسلام السنهوري: قطر حقائق وأرقام، ج1، ص227؛ عماد الدين عريف: أنا أحب قطر، ص190؛ نهاد عمار وآخرون: قطر الديمقراطية المعاصرة،ص310.

([54]) التقرير الوطني لدولة قطر، بيجين +15،ص13.

([55]) موسوعة قطر الميسرة،ج3،ص48؛ إبراهيم جلال:تاريخ قطر،ص152؛ أحمد الشرقاوي:استراتيجية التنمية في قطر،ج2،ص51؛ إسلام السنهوري: قطر حقائق وأرقام،ج1، ص227؛ عماد الدين عريف: أنا أحب قطر، ص189؛ نهاد عمار وآخرون: قطر الديمقراطية المعاصرة،ص308.

([56]) موسوعة قطر الميسرة،ج3، ص 48؛ إسلام السنهوري: قطر حقائق وأرقام،ج1، ص227.

([57])إبراهيم جلال:تاريخ قطر،ص152؛أحمد الشرقاوي:استراتيجية التنمية في قطر،ج2،ص51؛ إسلام السنهوري: اكتشف

قطر،ج2،ص523؛ عماد الدين عريف: أنا أحب قطر، ص189؛ نهاد عمار وآخرون: قطر الديمقراطية المعاصرة،ص308.

([58]) التقرير الوطني لدولة قطر، بيجين +15،ص14.

([59])موسوعة قطر الميسرة،ج3،ص48؛ أحمد الشرقاوي:استراتيجية التنمية في قطر،ج2،ص51؛إسلام السنهوري:قطر حقائق وأرقام،ج1،ص227؛عماد الدين عريف: أنا أحب قطر، ص188؛ نهاد عمار وآخرون: قطر الديمقراطية المعاصرة،ص307.

([60])أحمد الشرقاوي:استراتيجية التنمية في قطر،ج2،ص51؛ إسلام السنهوري: اكتشف قطر،ج2،ص528؛ عماد الدين عريف: أنا أحب قطر، ص188؛ نهاد عمار وآخرون: قطر الديمقراطية المعاصرة،ص307.

([61])إسلام السنهوري: اكتشاف قطر،ج2،ص532؛ نهاد عمار وآخرون: قطر الديمقراطية المعاصرة،ص318.

([62])محمد حمدان، طارق عبد الوهاب: رائدات العمل الاجتماعي في قطر، ص35.

([63])إسلام السنهوري: اكتشف قطر،ج2،ص533.

([64])أحمد الشرقاوي:استراتيجية التنمية في قطر،ج2،ص50؛ عماد الدين عريف: أنا أحب قطر، ص187 ؛نهاد عمار وآخرون: قطر الديمقراطية المعاصرة،ص307.

([65]) إسلام السنهوري: قطر حقائق وأرقام،ج1، ص 226.

([66]) محمد حمدان، طارق عبد الوهاب: رائدات العمل الاجتماعي في قطر، ص 25.

([67]) التقرير الوطني لدولة قطر، بيجين +15،ص9 ؛ تقرير التنمية البشرية الرابع لدولة قطر: تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030، ص54

([68])تقرير التنمية البشرية الرابع لدولة قطر: تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030، ص53

([69])تقرير التنمية البشرية الرابع لدولة قطر: تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030، ص53

([70])تقرير التنمية البشرية الثالث لدولة قطر: تعزيز قدرات الشباب القطري،الأمانة العامة للتخطيط التنموي، يناير، 2012م، ص20

([71]) الأهداف الإنمائية للألفية في دولة قطر: إعداد اللجنة الدائمة للسكان بدولة قطر، الدوحة، 2009م، ص17، 18

([72])تقرير التنمية البشرية الثالث لدولة قطر: تعزيز قدرات الشباب القطري،ص20؛ تقرير التنمية البشرية الرابع لدولة قطر: تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030، ص 52

([73])تقرير التنمية البشرية الرابع لدولة قطر: تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030، ص56

([74]) إسلام السنهوري: قطر حقائق وأرقام،ج1،ص225، 226.

مصادر ومراجع الدراسة

أولا: التقارير:

1- التقرير الوطني لدولة قطر، بيجين +15: المجلس الأعلى لشئون الأسرة، أبريل، 2009م

2- مؤشرات دولة قطر لتقرير التنمية البشرية الدولي لعام 2007،مجلس التخطيط، الأمانة العامة، إدارة الإحصاء

3- تقرير التنمية البشرية الرابع لدولة قطر"تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030"،الحق في التنمية، وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، الدوحة، يونيو، 2015م

4- تقرير التنمية البشرية الثالث لدولة قطر: تعزيز قدرات الشباب القطري،الأمانة العامة للتخطيط التنموي، يناير، 2012م

5- الأهداف الإنمائية للألفية في دولة قطر: إعداد اللجنة الدائمة للسكان بدولة قطر، الدوحة، 2009م

6- إستراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر "2011- 2016"، نحو رؤية قطر الوطنية 2030، الأمانة العامة للتخطيط التنموي، الدوحة، 2011م.

ثانيا: المراجع:

إبراهيم جلال:

1- تاريخ قطر، مكتبة النافذة،الجيزة، 2012م

أحمد زكريا الشلق ومصطفي عقيل ويوسف إبراهيم:

2- تطور قطر الحديث والمعاصر "فصول من التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ط 7، الدوحة، مطابع رينود الحديثة،2016م

أحمد الشرقاوي:

3- استراتيجية التنمية في قطر، مركز الراية للنشر والإعلام،القاهرة،2013م

إسلام السنهوري:

4- التراث القطري"الماضي والحاضر"،مركز الراية للنشر والإعلام،القاهرة،2015م

5- اكتشف قطر،مركز الراية للنشر والإعلام،القاهرة،2015م

6- قطر حقائق وأرقام، مركز الراية للنشر والإعلام، القاهرة،2016م

7- إيمان بنت محمد بن علي آل ثاني:

8- دور الثروة النفطية في تطور قطر في عهد الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني "1913-1949م"، الطبعة العربية الأولى، الدوحة،2015م.

عماد الدين عطية عريف:

9- أنا أحب قطر"في مفاهيم المواطنة القطرية"،مركز الراية للنشر والإعلام،القاهرة، 2014م

محمد حمدان،طارق عبد الوهاب:

10-رائدات العمل الاجتماعي في قطر، مركز الراية للنشر والاعلام،القاهرة،(د.ت)

11-العيد القومي لدولة قطر، مركز الراية للنشر والإعلام،القاهرة، 2012م

محمد حمدان:

12-جذور قطر التاريخية "التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي"، مركز الراية للنشر والاعلام،القاهرة،،2013م

مصطفى بدر:

13-تاريخ قطر "من قاسم بن محمد آل ثاني إلى حمد بن خليفة آل ثاني"، مركز الراية للنشر والإعلام،القاهرة، 2011م

مفيد الزيدى:

14-تاريخ قطر المعاصر"1913- 2008"،دار المناهج للنشر والتوزيع،عمان،2010م

موزة سلطان الجابر:

15-التطور الاقتصادي والاجتماعي في قطر"1930-1973"،جامعة قطر، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، الدوحة، 2002م

موسوعة قطر الميسرة:

16-إعداد: المركز الثقافي الآسيوي (وحدة دراسات الخليج وشبه الجزيرة العربية)، الدوحة 2013م،الجزء الثالث.

ميرفت أمين الشيراوي:

17-البحث العلمي في قطر، مركز الراية للنشر والإعلام،القاهرة،2014م

نهاد عمار وآخرون:

18-قطر الديمقراطية المعاصرة، مركز الراية للنشر والإعلام،القاهرة،2012م.